

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٦ / ٤ / ١٩٧٦ .

١٩٧٦/٤/١٧

رئيس الوزراء

نير الرفاعي

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

اعلان : السبت ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١٧ نيسان سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦٢٠

الفهرس

صفحة	
٨٨٣	قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦
٨٨٤	قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية
٨٨٥	قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية
٨٨٦	قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
٨٨٧	نظام اللوازم والانشاءات للامن العام
٨٨٨	نظام تنظيم وإدارة دائرة الشؤون الاجتماعية
٨٩٠	نظام اللوازم والمطاعم والتجهيزات لجامعة اليرموك
٨٩٧	نظام بدل خدمات وأثمان الوحدات السكنية في مناطق المشاريع الزراعية
٨٩٩	نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية
٩٠١	نظام منع الاتجار والتعامل بمواد الهبات والمساعدات الغذائية
٩٠٣	نظام دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٦
	تصحيح خطأ مطبعي

مطبوعه القرائن الباسمة الاردنية

هذا من الله على

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦

قانون الغاء قانون المملح

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون المملح لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى (قانون المملح رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠) كما تلغى جميع الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

١٩٧٦/٣/٢٤

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التنقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير المعدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	لثروت التلهوني	

وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التأمين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ط) من المادة (١٩) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها بند (١) واضافة البند (٢) التالي اليها : -

٢ - للسلطة حق منسح التصرف بالبيع في الاراضي التي يقرر استملاكها وحيازتها الفورية حتى تتم اجراءات الاستملاك وتصدر سندات التسجيل الجديدة بمقتضى احكام الفقرة (ح) من هذه المادة.

المادة ٣ - تعدل المادة (٦٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
(وعلى المحكمة ان تأمر المخالف بازالة المخالفة خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ الادانة وللسلطة ازالة المخالفة على نفقة المخالف اذا لم يتم بازالتها خلال المدة التي تحددها المحكمة).

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٣/٢٤

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والإعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التنقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير المعدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	لثروت التلهوني	

وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التأمين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طلال نائب جهلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون خدمة الافراد

في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها .
... باستثناء الفرد العامل في الخارج فيستحق اجازة سنوية مدتها سبعة وعشرون يوما عن كل سنة .

١٩٧٦/٣/٣١

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الاقتصاد والتعمير
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدرات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير السياحة والآثار
محمد د الحوامده	عبد العزيز الحيايط	مروان الحمود	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الثروت الطهوني
محمد عضوب الزين	لاجي حسين الطراونه	رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي	راكان عتاد الجازي
وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير الشؤون الخارجية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العمروطي	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طلال نائب جهلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصلي بشطب عبارة (بكامل هيئتها) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (من رئيس وستة قضاة على الاقل) .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٤/٤

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الاقتصاد والتعمير
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدرات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير السياحة والآثار
محمد د الحوامده	عبد العزيز الحيايط	مروان الحمود	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الثروت الطهوني
محمد عضوب الزين	لاجي حسين الطراونه	رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي	راكان عتاد الجازي
وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير الشؤون الخارجية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العمروطي	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طرول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦

نظام اللوازم والانشاءات للامن العام

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والانشاءات للامن العام لسنة ١٩٧٦) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق (نظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية رقم (٣٨) لسنة ١٩٧١) واي تشريع آخر يعدله او يمل عليه على قوة الامن العام ، وللغايات المقصودة من هذا النظام تعطى الكلمات والعبارات الواردة في النظام المذكور المعاني المخصصة لها ادناه :-

وزير الداخلية .	وزير الامن العام او من ينبيه خطيا .
القائد العام	تشمل المدراء العاملين وقائد قوات الشرطة الآلية ومدراء الشرطة ومدراء الادارات
المدير	في مديرية الامن العام .
القوات المسلحة .	قوة الامن العام .
لجنة العطاءات	لجنة العطاءات الخاصة بقوة الامن العام .
العمليات الحربية	تشمل عمليات المحافظة على الامن العام .
والنساورات	

المادة ٣ - يلغى (نظام اللوازم للامن العام) رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٦ وما طرأ عليه من تعديلات .

١٩٧٦/٣/٢٤

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذولان الهنداوي	صلاح أبو زيد	صبيحي امين حمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	أحمد الشويكي	غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية	وزير التلهولي
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي		
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير السياحة والتجارية	رجائي المعشر
إسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	

نحس الحسن بن طرول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤٥) والمادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٦

نظام تنظيم وادارة دائرة الشؤون الاجتماعية

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٤٥) والمادة (١٢٠) من الدستور .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وادارة دائرة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٧٦) . ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٢/٨ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم ترد القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير : وزير العمل
الدائرة : دائرة الشؤون الاجتماعية
المدير العام : مدير عام دائرة الشؤون الاجتماعية .
المادة ٣ - ١ - تولبط الدائرة بالوزير ويكون المدير العام مسؤولا امامه عن ادارة الدائرة وحسن سير العمل فيها والقيام بالمهام والواجبات المنوطة بها .
ب- يكون مديرو المديريات ورؤساء الاقسام والمكاتب ورؤساء الوحدات الادارية الاخرى في الدائرة مسؤولين امام المدير العام .

المادة ٤ - ١ - تنشأ في مركز الدائرة المديريات التالية :

- ١ - مديرية الاسرة والطفولة
 - ٢ - مديرية التنمية الاجتماعية
 - ٣ - مديرية المؤسسات الاجتماعية
 - ٤ - مديرية الهيئات التطوعية الاجتماعية
 - ٥ - مديرية الابحاث والعلاقات العامة
 - ٦ - المديرية المالية
 - ٧ - مديرية الادارة
 - ٨ - مديرية رعاية الاحداث
- ب- مجلس الوزراء يتنصيب الوزير احدات اية مديريات أخرى في الدائرة او الغاء اية مديرية فيها او دمجها في غيرها من المديريات .

هكذا من الله على

المادة ٥ - للوزير بتسليم المدير العام :-

- أ - احداث مكاتب للشؤون الاجتماعية في مناطق المملكة .
- ب - احداث او انشاء او دمج المكاتب او الاقسام والشعب والفروع التابعة لها او للمديرية في مركز الدائرة .
- ج - تشكيل اللجان في الدائرة للقيام بآية مهام او واجبات تكلفها بها ، بما في ذلك لجان التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة .

المادة ٦ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك الامور التالية :-

- أ - تحديد المهام والواجبات الخاصة بالمديرية والمكاتب ومعاهد ومراكز الخدمة الاجتماعية وسائر الوحدات الادارية في الدائرة .
- ب - تحديد المهام والواجبات المنوطة باللجان والصلاحيات المخولة لها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها
- ج - الصلاحيات المخولة لمديري المديرية والمكاتب ومعاهد ومراكز الخدمة الاجتماعية والوحدات الادارية الاخرى في الدائرة .
- د - وصف اعمال الموظفين في الدائرة .
- هـ - تحديد العلاقة بين اجهزة الدائرة واساليب الاتصال والتنسيق بينها .

المادة ٧ - يلغى نظام التنظيم الاداري لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٩١) لسنة ١٩٧٥ .

١٩٧٦/٣/٣١

الحسن بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير النقل محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير المعدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الداخلية لثروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العروطي	وزير العمل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر

نبي الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤ .

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٦

نظام اللوازم والعطاءات والتعهدات

لجامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم ٩ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والعطاءات والتعهدات لجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني الخصاص لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الجامعة	جامعة اليرموك
الرئيس	رئيس جامعة اليرموك
مدير الادارة	مدير الادارة والخدمات في جامعة اليرموك .
اللجنة	لجنة العطاءات المركزية في الجامعة .
اللوازم	الاموال المنقولة الخاصة بالجامعة واللازمة لها والتأمين عليها وصيانتها والخدمات والمواد المكتبية بما في ذلك الكتب والوثائق والدوريات والمخطوطات والخرايط والافلام والصور بمختلف انواعها والرسائل الجامعية والاشربة العلمية والشرائح والاسطوانات .

وتشمل ما يلي :-

- ١ - جميع الخدمات المتعلقة بدراسة تخطيط مباني الجامعة وتصميمها .
- ٢ - تشييد الابنية الخاصة بالجامعة او التابعة لها وصيانتها والقيام بجميع الاعمال والخدمات الاخرى اللازمة لها .
- ٣ - اية اعمال عمرانية او انشائية او خدمات اخرى تحتاج اليها الجامعة لتنفيذ احدى مسؤوليتها وتحقيق اهدافها .

هذا من الأعمال

المادة ٣ - تتولى دائرة اللوازم في الجامعة المسؤوليات التالية :-

- أ - تأمين اللوازم للجامعة والاشراف عليها والقيام بتسلمها وفحصها وتدقيقها وتسجيلها وتخزينها في مستودعاتها والتأمين عليها وتنسيقها وتأمين صيانتها وجردتها وتوزيعها ومراقبة التصرف بها .
ب - الاتصال بالمصادر الداخلية والخارجية لتوريد اللوازم او القيام بالاشغال وتوريد لجنة العطاءات والجهات الاخرى المختصة بشراء اللوازم او تنفيذ الاشغال في الجامعة بالمعلومات المتوافرة لديها عن تلك المصادر .

المادة ٤ - للرئيس :-

- أ - شراء لوازم لا يزيد ثمنها على اربعمائة دينار او تنفيذ اشغال لا تتجاوز تكاليفها ذلك المبلغ بالطريقة التي يراها مناسبة .
ب - شراء لوازم لا يزيد ثمنها على الف دينار او تنفيذ اشغال لا تتجاوز تكاليفها ذلك المبلغ بواسطة لجنة خاصة يشكلها على الوجه التالي وتكون قراراتها خاضعة لتصديقه .
١ - مدير دائرة اللوازم في الجامعة او من ينوبه
٢ - احد موظفي الدائرة المالية يسميه مدير تلك الدائرة
٣ - ممثل عن الكلية او الدائرة الادارية في الجامعة ذات العلاقة يسميه عميد الكلية او مدير الدائرة .
٤ - للرئيس ، في الحالات التي يرى فيها ان مصلحة الجامعة تتطلب ذلك ضم اثنين آخرين على الاكثر من العاملين في الجامعة لعضوية تلك اللجنة .
وتحصل هذه اللجنة في كل حالة على ثلاثة عروض على الاقل وتطبق مبدأ المنافسة ما أمكن ويصدر الرئيس التعليمات الخاصة بكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها .

المادة ٥ - أ - للعميد او مدير الادارة او المدير المعين في الجامعة بمقتضى احكام الفقرة (د) من المادة (١٣) من قانون الجامعة :-

- ١ - شراء لوازم ذات طبيعة خاصة بالكلية او الدائرة لا يزيد ثمنها على مائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .
٢ - شراء لوازم لا يتجاوز ثمنها مائتي دينار بواسطة لجنة مشكلة من مدير دائرة اللوازم وممثل عن الكلية او الدائرة الادارية يعينه العميد او مدير الدائرة الادارية في الجامعة حسب مقتضى الحال ، على ان تطبق هذه اللجنة مبدأ المنافسة ما أمكن وان تخضع قراراتها لتصديق العميد او مدير الادارة او المدير الذي قرر شراء اللوازم .
ب - لمدير الدائرة الأكاديمية او الدائرة الادارية في الجامعة شراء لوازم لا يزيد ثمنها على عشرين دينارا شريطة ان لا يتجاوز مجموع ثمن اللوازم المشتراة خلال السنة ببله الطريقة ثلاثمائة دينار .

المادة ٦ - لا يجوز لاية جهة في الجامعة تجزئة اللوازم المشابهة التي يتم شراؤها بموجب المادتين (٤ و ٥) من هذا النظام الى صفقات متعددة خلال السنة المالية الواحدة .

المادة ٧ - أ - تشكل في الجامعة لجنة تسمى (لجنة العطاءات المركزية) من :

- ١ - مدير الادارة
٢ - مدير دائرة المكتب الهندسي
٣ - مدير دائرة اللوازم
٤ - مدير الدائرة المالية
٥ - ممثل عن الكلية او الدائرة الادارية ذات العلاقة باللوازم او الاشغال يسميه العميد او مدير الدائرة الادارية

- ب - تتولى اللجنة مسؤولية شراء اللوازم التي تتجاوز قيمتها الف دينار وتنفيذ الاشغال التي تتجاوز تكاليفها هذا المبلغ عن طريق العطاءات على ان تخضع قراراتها لتصديق الرئيس في العطاءات التي لا تتجاوز قيمتها او تكاليفها خمسة الاف دينار ولتصديق مجلس الجامعة في العطاءات التي لا تتجاوز قيمتها او تكاليفها مائة الف دينار ولتصديق مجلس الامناء في العطاءات الاخرى .
ج - يعين موظف خاص من الجامعة للقيام بأمانة سر اللجنة ويتولى حفظ القيود والسجلات والملفات الخاصة بالعطاءات ونماذج الاعلانات ونماذج العطاءات ومدتها ومرفقاتها والتأكد من نشر الاعلانات في الصحف قبل فتح المناقصات ولا يحق له الاشتراك في اعمال اللجنة او اية لجان اخرى تتعلق باللوازم او الاشغال او التصويت على قراراتها .

المادة ٨ - أ - بالرغم مما ورد في المادة السابعة من هذا النظام للجنة شراء لوازم دون استدراج عروض او طرح عطاءات اذا كانت اللوازم او الخدمات المطلوبة لا ينتجها او يتاجر بها او يقدمها الا مصدر واحد او كانت من انتاج تخضع اسعاره للتحديد من قبل السلطات الرسمية ، او ذات اسعار محددة عالميا او في الحالات والظروف الطارئة والمستعجلة التي يقررها مجلس الجامعة على ان تخضع قرارات اللجنة في هذه الحالات للتصديق وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام .
ب - للجنة ، في الحالات المستعجلة تلزم القيام بأشغال بناء على تنسيب خطي من الرئيس او العميد او مدير الادارة او المدير المعين في الجامعة بمقتضى احكام الفقرة (د) من المادة (١٣) من قانون الجامعة كل حسب اختصاصه ، على ان يوافق على تنسيبات التلزم وقرارات الاحالة من الجهة صاحبة الصلاحية وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام .

المادة ٩ - يجوز زيادة او تخفيض قيمة اللوازم او كلفة الاشغال في العطاءات او التلزم بما لا يتجاوز ٢٥% على ان لا يؤثر ذلك في قرارات اللجنة واذا تجاوزت الزيادة في اللوازم او الاشغال تلك النسبة فيتم شراؤها او القيام بها وفقاً لأحكام هذا النظام .

- المادة ١٠ - يجري توريد اللوازم او القيام بالاشغال بموجب شروط عامه تضعها اللجنة لهذه الغاية تنسق كيفية الدفعات والاستلام والتسليم والادخال وتمديد المدة والغرامات وكل ما يتعلق بهذا الشأن .
المادة ١١ - يجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون الرئيس او من يقوم مقامه احدهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او باغلبية الاعضاء الحاضرين .
المادة ١٢ - يختص صندوق بحكم لا يذاع العروض يحفظ في مكتب مدير دائرة اللوازم ويكون له ثلاثة مفاتيح توزع على مدير الادارة ومدير دائرة اللوازم ومدير الدائرة المالية في الجامعة .

كل من أشغل

المادة ١٣ - تعان اللجنة عن طرح عطاءات اللوازم والأشغال قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما من موعد فتح العطاء ويجوز تقصير هذه المدة الى سبعة ايام في حالات الضرورة ويكون الاعلان في صحيفتين يوميتين على الاقل وبأية وسائل اخرى الاعلان داخلية او خارجية اذا وجد رئيس اللجنة ضرورة لذلك على أن يبين في الاعلانات طبيعة اللوازم والأشغال المطلوبة وموعد لتقديم العروض وتاريخ فتحها وقمة التأمينات وأية شروط او معلومات اخرى تراها اللجنة .

المادة ١٤ - يودع المناقصون عروضهم في صندوق العطاءات ضمن ظروف مختومة مبنية عليها رقم دعوة العطاء واسم المناقص ويجوز لأي مشترك في العطاء سحب عرضه بمذكرة موقعة منه تودع في صندوق العطاءات قبل الموعد المحدد لفتح العطاء .

المادة ١٥ - أ - يرفق المشترك في العطاء كفاية مصرفية او شيكا مصدقا من قبل احد المصارف المحلية او تأمينات نقديا بمبلغ لا يقل عن عشرة بالمائة من قيمة العطاء او حسب القيمة المنصوص عليها في العطاء ولا ينظر في العروض غير المعززة بتلك التأمينات .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للجنة بقرار تتخلده اعفاء المشتركين في العطاء من خارج المملكة من تقديم التأمينات .

المادة ١٦ - عند انقضاء المدة المحددة لتقديم العروض يفتح صندوق العطاءات وتفض مظاريفها بحضور النصاب القانوني للجنة وتقرأ الاسعار المقدمة ويجري توقيع كل عرض من قبل اعضائها وتنظم خلاصة لتلك العروض يبين فيها اسم المناقص ومقدار التأمين وأية معلومات اخرى تراها اللجنة ضرورية وللشركين في العطاء حضور هذه الجلسة .

المادة ١٧ - أ - لا يجوز للجنة النظر في أي عطاء اذا كان عدد العروض المقدمة اليها فيه يقل عن ثلاثة وفي هذه الحالة تعاد العروض الى اصحابها دون فضها ويعلن عن العطاء مرة اخرى ويجوز للجنة النظر في العطاء واتخاذ القرار المناسب بشأنه مهما كان عدد العروض المقدمة اليها بعد الاعلان الثاني .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للجنة النظر في العطاء اذا كان عدد العروض المقدمة اليها اثنين وذلك في الحالة التي لا يقدم فيها اللوازم المطلوبة او يتجر بها او يقوم بالأشغال المطلوبة سوى المناقصين اللذين اشتركوا في العطاء .

المادة ١٨ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرات الاخرى من هذه المادة يقبل العرض الاقل سعرا اذا كان ذلك السعر مناسباً واقتنت اللجنة بكفاءة مقدمه وملائمة واذا تساوت الاسعار والشروط والمواصفات ومواعيد التسليم ولم تجد اللجنة سبباً للتفضيل فتجري الاحالة بالتساوي بين مقدمي تلك الاسعار واذا تساوى ذلك فتجري الاحالة على احدهم عن طريق القرعة .

ب - للجنة ان لا تحيل العطاء على مقدم ارضع الاسعار شريطة ان تدون في القرار الاسباب الداعية الى ذلك .

ج - اذا وجدت اللجنة ان الاسعار المقدمة عالية او لا تتناسب والتقدير الموضوعة للوازم او الاشغال فلها ان تقوم بما يلي :

- ١ - التفاوض مع مقدم ارضع الاسعار لتقديم سعر اقل .
- ٢ - إلغاء العطاء والتفاوض مع اللذين اشتركوا فيه ومع غيرهم للحصول على سعر اقل وتلزم اللوازم او الاشغال بموجبه .
- ٣ - اعادة طرح العطاء .

د - تعان اللجنة قرار الاحالة على اللوحة المخصصة لذلك في الجامعة لمدة يومين قبل التصديق عليه، ويحق للمناقضين الاعتراض على القرار وعلى اللجنة عند عدم الاخذ بوجهة نظر المعارض، بيان اسباب ذلك في مذكرة تربط بالقرار حين احالته للتصديق .

المادة ١٩ - للجنة ان لا تفتح العطاء في الموعد المحدد وان تؤجل ذلك بقرار تتخلده لمدة لا تتجاوز الاسبوع على ان تبين اسباب التأجيل في قرارها .

المادة ٢٠ - لا تقبل العروض غير الموقعة من مقدميها او من وكلائهم او التي قدمت متأخرة عن الموعد المحدد .

المادة ٢١ - لا يجوز لأي من العاملين في الجامعة الاشتراك في اي عطاء لها كما ولا يجوز شراء اية لوازم للجامعة منهم او تلزمهم اية اشغال للجامعة باستثناء شراء مؤلفاتهم من الكتب او مكتباتهم الخاصة او اعمالهم الفنية كالرسم والنحت والتصوير وما شابه ذلك .

المادة ٢٢ - أ - عند احالة العطاء تحفظ العينات المقدمة مع العطاء المقبول لدى امين سر اللجنة، اما العينات الاخرى فتد الى اصحابها ، واذا لم تطلب منهم خلال شهر فيجري اتلافها او الاحتفاظ بها للجامعة .

ب - يحفظ مدير الدائرة المالية بالتأمين الذي قدمه المناقص الذي احيل عليه العطاء ، وتعاد التأمينات الاخرى الى اصحابها مقابل توقيعهم وذلك بعد تصديق قرار الاحالة .

ج - بعد تصديق قرار الاحالة يبلغ الشخص الذي احيل عليه العطاء بالقرار مقابل توقيع هو او وكيله على نموذج التبليغ المعد لذلك خلال مدة اقصاها اسبوع من تاريخ التصديق .

المادة ٢٣ - اذا استتكت المناقص الذي تقررت الاحالة عليه عن توقيع التبليغ او عن تنفيذ العطاء او تأخر في تقديم اللوازم او القيام بالأشغال كلها او بأي جزء منها في الموعد المحدد لذلك او خالف اي شرط من شروط العطاء ، او اذا ثبت بقرار من الرئيس ان المناقص قدم للجامعة لوازم أو قام باداء خدمات او اشغال لا تتفق ومواصفات العطاء فللجنة بموافقة الرئيس اتخاذ اي من الاجراءات التالية او جميعها وذلك دون حاجة الى اخطار او انذار : -

- أ - مصادرة التأمينات المقدمة وقيلدا ايرادا لحساب الجامعة .
- ب - شراء اللوازم من الاسواق المحلية او الخارجية بالاسعار الراضية او القيام بالأشغال بالطريقة التي تراها مناسبة وتضمن المناقص فرق السعر او التكاليف او إحالة العطاء على الشخص الذي يليه بالسعر اذا قبل ذلك وتحمل المستتكت الفرق في السعر او التكاليف ، بالاضافة الى التزام ذلك المناقص بتعويض الجامعة عن اي عطل وضرر لحق بها نتيجة لاستتكاكه .
- ج - حرمان المناقص من الاشتراك في مناقصات الجامعة .

المادة ٢٤ - لا يجوز شراء اية لوازم او القيام بأية اشغال او الالتزام بأية نفقات لم يرصد لها مخصصات في الموازنة السنوية للجامعة .

المادة ٢٥ - للجنة طرح عطاءات للتوريد الدوري للوازم او لتنفيذ اشغال خلال مدة محدودة وتطبق على تلك العطاءات احكام هذا النظام .

هذا من أجل

المادة ٢٦ - ١ - إذا تعلق شراء اللوازم من الاسواق المحلية ، او تبين ان مصلحة الجامعة تتطلب عدم شرائها من تلك الاسواق ، فيجوز شراؤها من الاسواق الخارجية بناء على تنسيب اللجنة وذلك وفقا لاحكام والصلاحيات التالية : -

- ١ - بقرار من الرئيس وبواسطة لجنة من اثنين على الاقل من العاملين في الجامعة اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تتجاوز خمسة آلاف دينار .
 - ٢ - بقرار من مجلس الجامعة وبواسطة لجنة من ثلاثة على الاقل من العاملين في الجامعة اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تتجاوز مائة الف دينار .
 - ٣ - بقرار من مجلس الامناء وبواسطة لجنة من ثلاثة على الاقل من العاملين في الجامعة اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها تزيد على مائة الف دينار .
- ب - ويتركب على اللجان المنصوص عليها في هذه المادة مراعاة احكام هذا النظام وتكون قراراتها قطعية في حدود الصلاحيات المخولة لها .

المادة ٢٧ - ١ - بالرغم مما ورد في هذا النظام لمدير المكتبة في الجامعة : -

- ١ - الاشتراك وتجديد الاشتراك لمدة سنة او اكثر في الدوريات والمجلات العلمية .
 - ٢ - شراء مواد مكتبية بما لا يتجاوز مائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .
- ب - يتم شراء المكتبات الخاصة والمخطوطات ومجموعات الدوريات القديمة التي تزيد قيمتها على مائة دينار بقرار من لجنة ثلاثية يعينها الرئيس ، ويراعى في ذلك ان يكون اعضاؤها من المتخصصين في المواد المراد شراؤها وتخضع قرارات هذه اللجنة لتصديق الرئيس في المشتريات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف دينار ولتصديق مجلس الجامعة في القرارات الاخرى .

المادة ٢٨ - تحتفظ دائرة اللوازم في الجامعة بالقيود والسجلات والبطاقات اللازمة وفق احداث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

المادة ٢٩ - يتم ادخال اللوازم الى مستودعات دائرة اللوازم واخراجها منها بموجب مستندات ادخال واخراج موقعة من اصحاب العلاقة بها .

المادة ٣٠ - يحظر الحك او الخو في الدفاتر او السجلات او الطلبات او المستندات المتعلقة باللوازم ويجري التصحيح اللازم بالحبر الاحمر ويوقع عليه الشخص الذي قام به بالاضافة الى توقيع الشخص الذي سلم او تسلم اللوازم التي وقع الخطأ في قبضها .

المادة ٣١ - للرئيس اهداء لوازم لا تتجاوز قيمتها مائتي دينار في المرة الواحدة عندما يرى ذلك مناسباً او بناء على تنسيب من العميد او مدير الدائرة الادارية واذا تجاوزت قيمة اللوازم ذلك المبلغ او ما مجموعه الف دينار خلال السنة الواحدة فيتم اهداءها بقرار من مجلس الجامعة .

المادة ٣٢ - ١ - يجوز بيع اللوازم الفائضة عن حاجة الجامعة او غير الصالحة والمواد المنتجة في الجامعة من قبل اللجنة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد او مدير الادارة او المدير المعين في الجامعة بمقتضى احكام الفقرة (د) من المادة (١٣) من قانون الجامعة . ويشترط في ذلك ان يجري البيع بالزاد العتي الا اذا وجدت اللجنة ان مصلحة الجامعة تقتضي استعمال طريقة اخرى في بيع تلك اللوازم والمواد ويقيم الثمن في حسابات الجامعة في باب الواردات المتفرقة .

ب - يتم اتلاف وشطب قيود اللوازم غير الصالحة او المفقودة والتي لا تزيد قيمتها الاصلية على مائتي دينار بقرار من الرئيس بناء على اقتراح مسبب من العميد او مدير الادارة او المدير المعين في الجامعة بمقتضى احكام الفقرة (د) من المادة (١٣) من قانون الجامعة ، واذا زادت القيمة الاصلية للوازم على ذلك فتؤخذ موافقة مجلس الجامعة على الاتلاف او الشطب .

ج - تتم عملية الاتلاف من قبل لجنة يرأسها مدير الادارة ويشترك في عضويتها ممثل عن دائرة اللوازم وآخر عن الدائرة المالية .

د - لا يجوز اتلاف اللوازم الا في حالة تعذر بيعها او وجود مصلحة بانلافها .

المادة ٣٣ - يجوز تأجير اية اموال منقولة او عقارات تعود ملكيتها للجامعة اذا كانت فائضة عن حاجتها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الجامعة بالكيفية التي يتم فيها ذلك التأجير وشروطه .

المادة ٣٤ - يعين الرئيس لجنة لتسلم اللوازم .

المادة ٣٥ - يجري جرد سنوي للمستودعات من قبل لجنة يعينها الرئيس لهذا الغرض وله تشكيل لجنة خاصة لاجراء الجرد كلها وجد ضرورة لذلك .

المادة ٣٦ - لمجلس الامناء ان يعين بصورة مؤقتة رؤساء واعضاء اللجان المنصوص عليها في هذا النظام من مسلاك الجامعة او من خارجه وذلك الى ان يعين في ملاكها الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط السوابج توافرها في رؤساء تلك اللجان واعضاءها بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣٧ - يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٤/٤

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	وزير المالية
وزير الانشاء والتعمير	صباحي امين عمرو	ذوقان الهنداوي	سالم مساعده
وزير السياحة والآثار	وزير الاشغال العامة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير النقل
غالب بركات	احمد الشوبكي	مروان الحمود	عبد العزيز الخطاط
وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل	وزير المواصلات
لوزوت التلهوني	راكان عناد الجازي	لاجي حسين الطراونه	محمد عضوب الزين
وزير الصناعة والتجارة	وزير الشؤون الخارجية	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية
رجائي المعشر	صلاح جمعه	حسن ابراهيم	احمد عيسى العرموطي

هذا من أصل

نص الحس بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦

نظام بدل خدمات واثمان الوحدات السكنية

في مناطق المشاريع الزراعية

صادر بمقتضى المادة (١٩٨) من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بدل خدمات واثمان الوحدات السكنية في مناطق المشاريع الزراعية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- المشروع : المشروع الزراعي .
- الوزارة : وزارة الزراعة .
- الوزير : وزير الزراعة
- المدير : مدير الانتاج الزراعي ووقاية النباتات .
- منطقة المشروع : اية منطقة من اراضي المملكة الاردنية الهاشمية يجري استصلاحها زراعيا او ربا لغايات المشروع .
- المزارع : الشخص المرشح لملك وحدة زراعية في منطقة المشروع واجتاز المرحلة التدرجية على الاعمال الزراعية باشراف الوزارة .
- الوحدة الزراعية : قطعة ارض من منطقة المشروع عينت حدودها كوحدة واحدة سواء كانت مؤجرة او مفوضة او مملوكة .
- الوحدة السكنية : البناء والارض المحدودة له والمنشأ من قبل الوزارة .
- المياه : المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية التي تملك الوزارة مضخاتها وتنفق عليها .
- الآليات : الآلات والادوات التي تستعمل لغايات الزراعة والري .

المادة ٣ - تستوفي الوزارة من المزارع اجور استعمال آلياتها واثمان المياه التي تزوده بها حسب الجداول التي يوافق عليها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

المادة ٤ - ١ - تستوفي الوزارة من المزارع ثمن الوحدة السكنية على اقساط شهرية متساوية خلال عشر سنوات ؛ ويجري تقدير ذلك الثمن من قبل لجنة يؤلفها الوزير .

ب - لغايات هذه المادة يبدأ استيفاء الاقساط المستحقة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا النظام .

ج - اذا تخلى المزارع عن الوحدة السكنية قبل استيفاء كامل ثمنها تعتبر الاقساط المدفوعة بدل ايجار لقاء اشغال المزارع للوحدة السكنية .

المادة ٥ - تسجل الوحدة السكنية باسم المزارع حسب الاصول المرعية بعد دفع كامل قيمتها .

المادة ٦ - أ - اذا تخلف المزارع عن دفع ما يترتب بلمته من اجور آلات واثمان مياه توقف الخدمات الالية وقطع المياه عنه بعد مرور شهرين من تاريخ اذاره خطيا .

ب - تعتبر الديون المترتبة على المزارع بموجب احكام هذا النظام اموالا اميرية وتحصل منه بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٧ - تعتبر الاموال المحصلة بموجب احكام هذا النظام ايرادا للخزينة .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٤/٤

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير النقل محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطايط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير العمل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الدخيلة لروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي	وزير العمل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر

الحسن بن طرول نائب جريدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات

في الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مع (نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية) المنشور بالعدد (٢٥٧٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد. ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٢/١.

المادة ٢ - يلغى سلم الرواتب المرفق بالنظام الاصيل ويستعاض عنه بالسلم التالي :-

سلم الرواتب في الجامعة الاردنية

الرتبة او الدرجة	الفترة	السلم	الزيادة السنوية
أ - أعضاء الهيئة التدريسية			
الاستاذ		٢٧٦ - ٣٤٦	٧
الاستاذ المساعد	أ	٢٦٩ ٢٧٦ ٢٨٣ ٢٩٠ ٢٩٧	٧
	ب	٢١٠ ٢١٧ ٢٢٤ ٢٣١ ٢٣٨	
المدرس	أ	٢٠٤ ٢٠٩ ٢١٤ ٢١٩ ٢٢٤	٥
	ب	١٦٨ ١٧٣ ١٧٨ ١٨٣ ١٨٨	
ب - أعضاء الهيئة الادارية والفنية			
الاولى	أ	٢٦٩ ٢٧٦ ٢٨٣ ٢٩٠ ٢٩٧	٧
	ب	٢١٠ ٢١٧ ٢٢٤ ٢٣١ ٢٣٨	
الثانية	أ	١٧٤ ١٧٩ ١٨٤ ١٨٩ ١٩٤	٥
	ب	١٣٨ ١٤٣ ١٤٨ ١٥٣ ١٥٨	

الرتبة او الدرجة	الفترة	السلم	الزيادة السنوية
الثالثة	أ	١٢١ ١٢٥ ١٢٩ ١٣٣ ١٣٧	٤
	ب	٩٢ ٩٦ ١٠٠ ١٠٤ ١٠٨	
الرابعة	أ	٨٦ ٩٠ ٩٤ ٩٨ ١٠٢	٤
	ب	٦٢ ٦٦ ٧٠ ٧٤ ٧٨	
الخامسة		٤٤ ٤٧ ٥٠ ٥٣ ٥٦	٣
السادسة		٣٠ ٣٢ ٣٤ ٣٦ ٣٨	٢
السابعة		٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦	١

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٤/٤

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة
محمود الخوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشوبكي
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	لروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير القوي
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه
			وزير الصناعة والتجارة
			رجائي المعشر

هكذا من أصل

نحس الحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٦

نظام منع الاتجار والتعامل بمواد الهبات والمساعدات الغذائية

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاتجار والتعامل بمواد الهبات والمساعدات الغذائية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ صدور هذا النظام يمنع منعاً باتاً الاتجار بمواد الهبات والمساعدات الغذائية التي تقدمها الهيئات الخيرية التطوعية العاملة في الاردن وبرنامج الغذاء العالمي ، وبشار إليها فيما يلي بعبارة (الهبات او المساعدات الغذائية) .

المادة ٣ - يحول الوزير المختص او اي موظف يتدبه لهذا الغرض وبالتعاون مع سلطات الامن العام التحقيق بشأن اية مواد مشحونة او مخزونة او متداولة للتثبت من أنها ليست من مواد الهبات والمساعدات الغذائية .

المادة ٤ - اذا وجدت اية مادة من الهبات او المساعدات الغذائية في حوزة اي شخص غير مخول بمجازتها او الانتفاع بها حسب شروط الهيئة او الجهة ذات العلاقة فتعتبر الحيازة في هذه الحالة اتجاراً بتلك المواد بالمعنى المقصود في المادة الثانية من هذا النظام مالم يثبت من ضبطت بمجازته عكس ذلك

المادة ٥ - يعاقب كل من يخالف احكام هذا النظام بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ٦ - يلغى نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٢ (نظام منع الاتجار والتعامل بمواد الهبات) المنشور بالعدد (١٦٢٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٣/٢٤

وزير المالية - وزير الريعة والتعليم - وزير الثقافة والاعلام - وزير الانشاء - رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع - سالم مساعده ذوقان الهنداوي صلاح أبو زيد صبحي أمين عمرو زيد الرفاعي

وزير النقل - وزير الاوقاف والشؤون - وزير الزراعة - وزير الاشغال العامة - وزير السياحة والآثار - محمود الخوامده عبد العزيز الخياط مروان الحمود احمد الشويكي غالب بركات

وزير المواصلات - وزير الصحة بالوكالة - وزير العمل - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء - وزير الداخلية - محمد عضوب الزين ناجي حسين الطراونه راكان عناد الجازبي ثروت التهلوني

وزير الشؤون البلدية والقروية - وزير العمل - وزير دولة - وزير الشؤون الخارجية - وزير الصناعة والتجارة - اسماعيل العرموطي عصام العجلوني حسن ابراهيم صلاح جمعه رجالي المعشر